وابي مسعود سليمان بن ابراهيم الاصبهاني وابي بكر اليزدي على كل منهما ولابي
بكر بن عبدان الشيرازي عليهما في مؤلف واحد وموضوع المستخرج كما قال
العراقي ان ياتي المصنف الى الكتاب فيخرج احاديثه باسانيد لنفسه من غير
طريق صاحب الكتاب فيجتمع معه في شيخه او من فوقه قال شيخ الاسلام
وشرطه ان لا يصل الى شيخ ابعد حتى يفقد سندا يوصله الى الاقرب الا لعذر
من علو او زيادة مهمة قال وكذلك يقول ابو عوانة في مستخرجه على مسلم
بعد ان يسوق طرق مسلم كلها من هنا لمخرجه ثم يسوق اسانيد يجتمع فيها
مع مسلم فيمن فوق ذلك وربما قال من هنا لم يخرجاه قال ولا يظن انه يعني
البخاري ومسلما فاني استقريت صنيعه في ذلك فوجدته انما يعني مسلما
وابا الفضل احمد بن سلمة فانه كان قرين مسلم وصنف مثل مسلم وربما اسقط
المستخرج احاديث لم يجد له بها سندا يرتضيه وربما ذكرها من طريق الكتاب
ثم ان المستخرجات المذكورة لم يلتزم فيها موافقتها اي الصحيحين في
الالفاظ لانهم انما يروون بالالفاظ التي وقعت لهم عن شيوخهم فحصل فيها
تفاوت قليل في اللفظ وفي المعنى اقل وكذا ما رواه البيهقي في
السنن والمعرفة وغيرهما والبغوي في شرح السنة وشبههما
قائلين رواه البخاري او مسلم وقع في بعضه ايضا تفاوت في المعنى
وفي الالفاظ فمرادهم بقولهم ذلك انهما رويا اصله اي اصل الحديث دون
اللفظ الذي اورده وحينئذ فلا يجوز لك ان تنقل منها اي من الكتب
المذكورة من المستخرجات وما ذكر حديثا وتقول فيه هو هكذا فيهما
اي الصحيحين الا ان تقابله بهما او يقول المصنف اخرجاه بلفظه
بخلاف المختصرات من الصحيحين فانهم نقلوا فيها الفاظهما من غير
زيادة فلا تعتبر فلك ان تنقل منها وتعزو ذلك للصحيح ولو باللفظ
وكذا الجمع بين الصحيحين لعبد الحق اما الجمع لابي عبد الله الحميدي الاندلسي
ففيه زيادة الفاظ وتتمات على الصحيحين بلا تمييز قال ابن الصلاح وذلك
موجود فيه كثيرا فربما نقل من لا يميز بعض ما يجده فيه عن الصحيح وهو

مخطئ

مخطئ لكونه زيادة ليست فيه قال العراقي وهذا مما انكر على الحميدي لانه
جمع بين كتابين فمن اين تاتي الزيادة قال واقتضى كلام ابن الصلاح ان الزيادات
التي تقع في كتاب الحميدي لها حكم الصحيح وليس كذلك لانه ما رواها بسنده
كالمستخرج ولا ذكر انه يزيد الفاظا واشترط فيها الصحة حتى يقلد في ذلك
قلت هو الذي نقله عن ابن الصلاح وقع له في الفائدة الرابعة
فانه قال ويكفي وجوده في كتاب من اشترط الصحيح وكذلك ما يوجد
في الكتب المخرجة من تتمة لمحذوف او زيادة شرح وكثير من هذا موجود
في الجمع للحميدي انتهى وهذا الكلام قابل للتاويل فتامل ثم رايت عن شيخ
الاسلام قال قد اختبرت الحميدي اجمالا وتفصيلا الى ما يبطل ما اعترض به
عليه اما اجمالا فقال في خطبة الجمع وربما زدت زيادات من تتمات وشرح
لبعض الفاظ الحديث ونحو ذلك وقفت عليها في كتب من اعتنى بالصحيح
كالاسماعيلي والبرقاني واما تفصيلا فعلى قسمين جلي وخفي اما الجلي
فيسوق الحديث ثم يقول في اثنائه الى هنا انتهت رواية البخاري ومن هنا
زاده البرقاني واما الخفي فانه يسوق الحديث كاملا اصلا وزيادة ثم يقول
اما من اوله الى موضع كذا فرواه فلان وما عداه زاده فلان او يقول لفظة
كذا زادها فلان ونحو ذلك والى هذا اشار ابن الصلاح بقوله فربما نقل من
لا يميز وحينئذ فلزيادته حكم الصحة لنقله لها عمن اعتنى بالصحيح.
مهمة ما تقدم من البيهقي ونحوه من عزو الحديث الى الصحيح
والمراد اصله لا شك ان الاحسن خلافه والاعتناء بالبيان حذرا من ايهام
من لا يعرف الاصطلاح في اللبس ولابن دقيق العيد في ذلك تفصيل حسن
وهو انك اذا كنت في مقام الرواية فلك العزو ولو خالف لانه عرف ان كل
قصد المحدث السند والعثور على اصل الحديث دون ما اذا كنت في مقام
الاحتجاج فمن روى في المعاجم والمشيخات ونحوها فلا حرج عليه في الاطلاق
بخلاف من اورد ذلك في الكتب المبوبة لا سيما ان كان الصالح للترجمة قطعة
زائدة على ما في الصحيح وللكتب المخرجة عليها فائدتان احداهما

تعقب على الامام ابن دقيق

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)